العدد الخامس والعشرون
2008

مجلة كلية

الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1376 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2008 مسيحي

- دقة التعبير في نهايات الآيات القرآنية
- الإيقاع النثري (صوره وخصائصه)
- صورة بلنسية في الموروث الأندلسي
- دور الإسلام في التواصل بين مناطق الساحل والصحراء الإفريقية

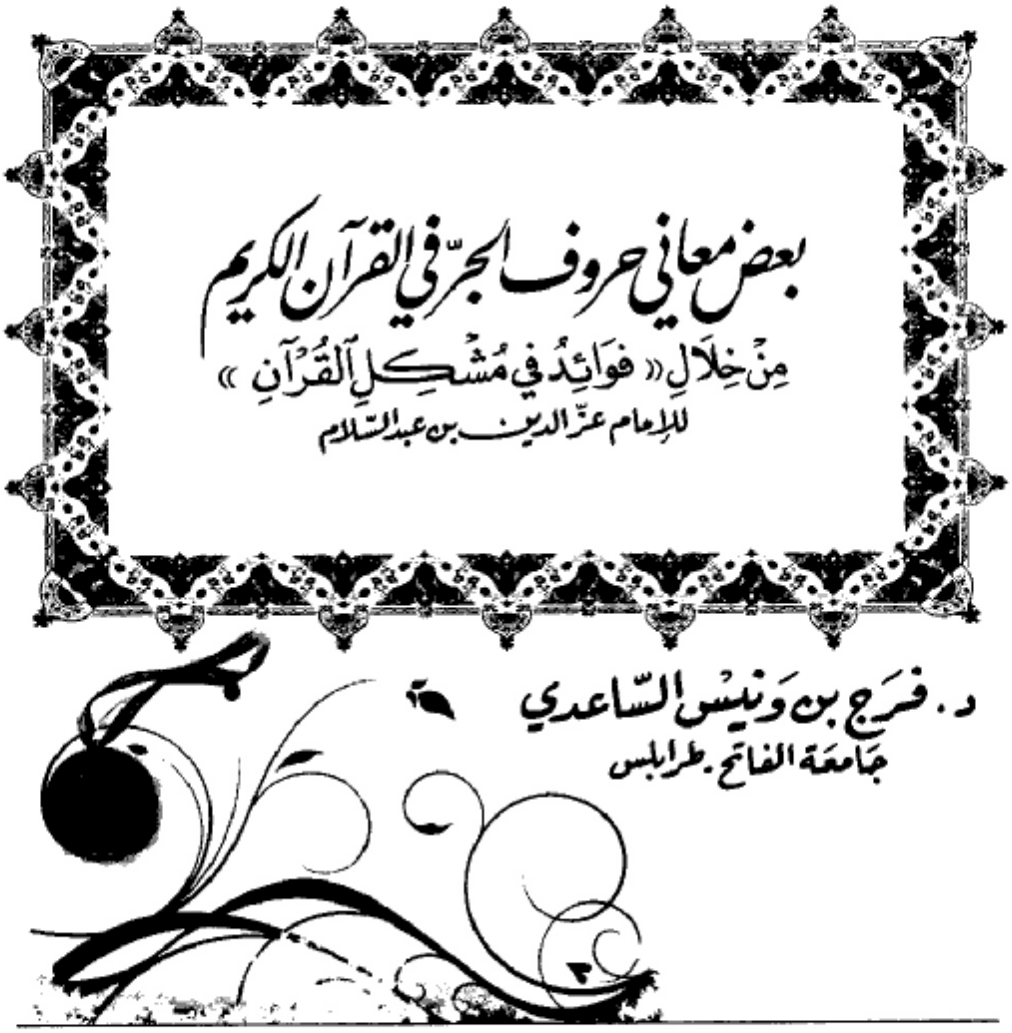

من الحقائق الثابتة أن حروف المعاني هي باب دقيق من أبواب العربية وسرّ من أسرارها العجيبة، ولها من القيمة الدلالية ما يجعلها قمينة بالاستثمار في دراسة مختلف العلوم الإسلامية، وسائلها ومقاصدها.

من أجل ذلك احتفل علماؤنا بفضّ أبكار معانيها وتجلية ما تحدثه من آثار دلالية؛ لأنهم أيقنوا من خلال اسْتقرائهم كلامَ العرب أنّ لهذه الحروف وظيفيةً لا تقلّ عن مرتبة الاسم والفعْل، فكلّ حرف قد وضع

لمعْنًى أو معانٍ، بيد أنّ «معاني الحروف غير مسْتقلّة»[1].

وقد حظيت هذه الحروف كلها ـ بلْهَ حروفَ الجرّ ـ بنصيب موْفور من الدراسة في كتب علوم القرآن التي دبّجها المتقدمون من حُذّاق علماءِ الأمّة؛ لأنّ البحث فيها «يحتاج إليه المفسِّر لاختلاف مدلولها؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلاّ وله معنى، وجميع ما قيل فيه زائد ففائدته التوكيد»[2].

بل إن معاني الحرف الواحد تختلف بحسب تنوع الأساليب؛ إذ «الباء» في قولك: «أخذ برأسه» غير «الباء» في قولك: «أخذه بذنبه» وهذا من المعلومات الضرورية عند من مارس كلام العرب.

ومن بين هؤلاء السّادة الجلّة الذين ركضوا في هذا الميْدان الإمام عز الدين بن عبد السلام كما يلوح من خلال كتابه المذكور الذي صغر حجْمه وغزُرَ علْمه.

ولمّا كانت الحروف التي سَبَحَ في غِمار بحثها متنوّعة، وكان تناوله إيّاها متمثّلاً في قبساتٍ مضيئَة وشذرات متناثرة في طيات هذا الكتاب وقع اختياري على «حروف الجرّ».

فَطفِقْتُ أجُوس خلال صفحاته جامعاً ما تناثر حوْل هذه الحروف من كلام المؤلّف، وجالباً ما أراهُ مناسباً من كلام غيْره، ومضيفاً إلى ذلك ما فتح الله به من فهْم أوْ عنَّ لي من اختيار أوْ ترجيح.

«الباء»:

1 ـ الاسْتعانة[3]:

ذكر الإمام عز الدين أن الاسْتعانة من معاني الباء، وهي في البسملة

(1) منهاج الأصول للكرباسي جـ 1: 37، وأصول الفقه للمظفّر: 14.
(2) البرهان جـ 4: 175، 409، والبحر جـ 1: 459.
(3) فوائد في مشكل القرآن: 36، 37، 38، 186.

متعلقة عند البصْريين باسْم تقديره: ابتدائي، وعند الكوفيين متعلقة بفعْل تقديره: ابتدأْتُ، وعلى القول بأنها للملابسة من أجل التبرك فهي لا توجب للقراءة صفة كمالٍ وشرفٍ، بلْ ذلك عائد إلى القارئ؛ لأن القرآن أشرف من البسْملة، وكيف يبارك بالمشروف على الشريف[4].

ويفهم من كلامه الأخير مخالفته للزمخشري القائل بأن الباء في البسْملة للمصاحبة والملابسة لزيادة التبرك بملابسة جميع أجزاء الفعل لاسْمه تعالى[5].

والظاهر أنه لا تناقض بين القولين؛ لأن الاستعانة تشتمل على التبرّك الحاصل من الملابسة على قول الزمخشري، ومن المعلوم أنّ كوْن «الباء» في البسْملة للاستعانة هو أشهر الوجهين[6].

وكذلك جعل الإمام عز الدين «الباء» للاسْتعانة في قوله تعالى: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[7] لأنّ الحمْد هنا لتعْيين سلْب صفات النقص؛ لأن من سلَب شيئاً فقد أثبت ضده، وأضداد صفات النقص صفات الكمال؛ فالباء هنا مثل الباء في قولك: كتبْتُ بالقلم[8].

ونقل ابن هشام أنّ «الباء» هنا صالحة للاسْتعانة وللمصاحبة[9].

أمّا الإمام ابن عاشور فذكر أن «الباء» هنا للمصاحبة جمْعاً بين تعْظيم الله بالتنزيه عن النقائص، وبين الثناء عليه بأوْصاف الكمال[10].

والراجح عندي ما ذكره الإمام ابن عاشور؛ لأنّ المعْنى: نزِّه ربك تنزيهاً مصحوباً بالحمد والثناء.

---

(4) انظر: المصدر نفسه: 36، 37، 38، بتصرف.

(5) انظر الكشاف للزمخشري جـ 1: 32 بتصرف.

(6) انظر: الجنى الداني: 38، والبرهان جـ 4: 256.

(7) سورة طه، الآية: 130.

(8) انظر: فوائد في مشكل القرآن: 186.

(9) انظر: مغني اللبيب جـ 1: 233.

(10) انظر تفسير التحرير والتنوير جـ 27: 85، وكذلك جعل الباء للمصاحبة في تفسير سورة النصر جـ 30: 593.

2 ـ التعليل[11]:

وقد جعل ابن عبد السلام من هذا الباب قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ﴾[12] لأنه تعْليل لما تقدم، وأكثر النّحْويين على أن «باء» التعْليل هي «باء» السّببيّة، وأما تفريق ابن مالك بينهما فهو غير دقيق[13]؛ إذ «السبب والتعْليل واحد»[14].

3 ـ العوض[15]:

ذكر الإمام عزّ الدين هذا المعْنى حين تكلّم عن قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ﴾[16] وقال: «قد جعل «الهدى» هو الثمن لدخول الباء عليه، وهي لا تدخل إلاّ على الثمن، فكأنه يقول: جعلوا المقصود الأهمّ الذي هو الهُدى وسيلة لأَخذ الضلالة، بخلاف ما لوْ قال: اسْتبدلوا؛ لأنّ الاسْتبدال يشعر بالأعْلى من الأدنى من المتقابلين»[17].

ويفهم من قوله: «بخلاف ما لو قال: اسْتبدلوا...» أنه يرى فرْقاً بين العوض والبدل، والظاهر أن بيْن العوض والبدل والمقابلة تقارباً، وهذا هو المفهوم من كلام ابن جابر الأندلسي[18]، ولكن التعبير بالعوضِ أحسن.

4 ـ زائدة[19]:

ذكر ابن عبد السلام أنّ «الباء» زائدة في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ

(11) فوائد في مشكل القرآن: 193.
(12) سورة الحج، الآية: 61.
(13) شرح التسهيل لابن مالك جـ 3: 150، والجنى الداني: 39، 40.
(14) ارتشاف الضرب جـ 4: 1696.
(15) فوائد في مشكل القرآن: 78، 79.
(16) سورة البقرة، الآية: 15.
(17) فوائد في مشكل القرآن: 78.
(18) شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الأندلسي جـ 3: 42.
(19) فوائد في مشكل القرآن: 161، 162.

عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[20] وافترض سؤالاً «وهو أنّ «كفى» يتعدى إلى مفعولين، تقول كفيت زيداً، فما تقدير المفعولين ها هنا؟ والجواب: أنّه كان أصْل الكلام: كفتْك نفسك محاسبة غيْرها، فهذان مفعولان، فزيدت الباء للتأكيد كـ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[21] وحذف المفعول الأول لأنه معلوم، والثاني لدلالة التمييز»[22].

والتأكيد الذي زيدت «الباء» له هو «تأكيد الاتصال، أيْ تأكيد ارتباط الفعْل بالفاعل؛ لأن الفعْل يطلب فاعله طلباً لا بدّ منه، والباء توصّل الأوّل إلى الثاني، فكأنّ الفعْل يصل إلى الفاعل، وزادهُ الباء اتصالاً»[23] وهذا هو المقصود من قول شيوخنا في مثل هذه المواضع: «الباء صلة».

ومن القواعد المقرّرة: أنه «لا زائد في القرآن، ولا يجوز أن يقال: فيه زائد إلاّ بتأويل، وجميع ما قيل فيه زائد ففائدته التوكيد؛ لأنه ليس في القرآن حرف إلا وله معنى»[24].

وقال الشريف ابن الشّجري: «إنّما زيدت الباء في نحو «كفى بالله» حمْلاً على معْناه؛ إذْ كان بمعنى اكتفِ بالله، ونظيره قولهم: حسْبك بزيدٍ، زادوا الباءَ في خبر «حسْبُك» لمّا دخله معْنى اكتفِ»[25].

وذكر الزركشي أن «الباء» في ﴿كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾[26] ليست زائدة، وإلاّ لَلَحق الفعْلَ قَبْلها علامةُ التأنيث؛ لأنه للنفْس، وهو ممّا يغْلب تأنيثه[27].

وهذا اللزوم الذي اعْترض به غيْر مقبول عندي.

---

(20) سورة الإسراء، الآية: 14.

(21) سورة الرعد، الآية: 43.

(22) فوائد في مشكل القرآن: 161، 162.

(23) أمالي ابن الشجري جـ 1: 310، والبرهان جـ 4: 252.

(24) البحر المحيط للزركشي جـ 1: 459، 460 باختصار، والبرهان جـ 4: 409.

(25) أمالي ابن الشجري جـ 3: 222.

(26) سورة الإسراء، الآية: 14.

(27) انظر: البرهان للزركشي جـ 4: 254.

5 ـ الظرفية المجازية التي بمعنى التمكن وقوة التصرف[28]:

وقد جعل من هذا الباب قوله تعالى: ﴿أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾[29] و«الباء» في هذه الآية مثل «الباء» التي في قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾[30] وقوله سبحانه: ﴿بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾[31] وقوله عز وجلّ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾[32].

فالباء في الآيات السابقة للظرفية المجازية المراد بها قوّة التصرف. وقد جنح المؤلف إلى ترجيح مذهب مالك في قوله: «إنّ الذي بيده عقدة النكاح هو الوليّ»[33] من ثلاثة أوجه أحْسنها: (أنّ الذي بيده عقدة النكاح بعْد الطلاق لو جُعِلَ الزوْج لكان من باب تسْمية الشيء بما كان عليه، وهو مجاز، ولو جُعِلَ الوليّ لكان حقيقة؛ لأنه له سُلْطة العَقْد، والحقيقة أوْلى»[34] والمسْألة مفصَّلة في كتب الفقه.

واعْلمْ أنّ جمهور النّحاة يجعلون «الباء» للإلْصاق أو التعْدية لا غير، ويردّون جميع معانيها الأُخَرَ إليهما[35]، بل جعل بعْضهم تلك المعاني متفرعةً عن الإلصاق وحْده وراجعة إليه[36]، وحسْبك قوْل سيبويه: « باء الجرّ إنما هي للإلْزاق والاختلاط، فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله»[37].

---

(28) فوائد في مشكل القرآن: 100.

(29) سورة البقرة، الآية: 237.

(30) سورة آل عمران، الآية: 26.

(31) سورة يس، الآية: 83.

(32) سورة الملك، الآية: 1.

(33) فوائد في مشكل القرآن: 100، وانظر: المحرّر الوجيز جـ 2: 223، والبيان للعمراني جـ 9: 439، والذخيرة للقرافي جـ 4: 371، 372.

(34) فوائد في مشكل القرآن: 100.

(35) انظر الدرّ المصون للسّمين الحلبي جـ 1: 51 بتصرف.

(36) انظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان جـ 2: 426، والْجَنَى الداني للمرادي: 646..

(37) الكتاب لسيبويه جـ 4: 217 باختصار.

«على»:

1 ـ الاستقرار والتمكن[38]:

ذكر المؤلف هذا المعنى حين تكلم عن قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[39] لأنّ الجسْم إذا علا شيئاً فقد تمكّن منه واسْتقر عليه[40].

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[41] إذ اسْتعملت «على» في جانب الحق؛ لأنّ صاحب الحق كأنه مسْتعْلٍ يرقب نظره كيف شاء ظاهرة له الأشياء[42].

2 ـ الاسْتعْلاء[43]:

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[44] والنصر هنا بمعْنى الغلبة، وأمّا في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾[45] فهو بمعْنى المنْع[46].

3 ـ الضرر[47]:

وقد جعل المؤلّف من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[48] ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[49].

---

(38) فوائد في مشكل القرآن: 70.
(39) سورة البقرة، الآية: 5.
(40) فوائد في مشكل القرآن: 70.
(41) سورة سبأ، الآية: 24.
(42) البرهان للزركشي جـ 4: 175 بتصرف.
(43) فوائد في مشكل القرآن: 105.
(44) سورة البقرة، الآية: 286.
(45) سورة الأنبياء، الآية: 77.
(46) فوائد في مشكل القرآن: 105 بتصرف.
(47) المصدر نفسه: 229.
(48) سورة فصلت، الآية: 46.
(49) سورة البقرة، الآية: 286.

«عن»:

1 ـ تعْدية الفعل[50]:

ذكر المؤلف هذا المعْنى حين تكلّم عن قوله تعالى: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾[51] وقوله سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾[52].

ومن المعلوم أن المعْنى الأصْلي لـ«عن» هو المجاوزة، ولكن الفعل (راود) ضمّن معنى (صرف) لأن المراوِد (بكسر الواو) يصْرف المراوَد (بفتح الواو) عمّا عنده إلى ما عنده، و«صرف» يتعدى بـ«عن» فعدّي هذا بها، وجعل ابن عاشور «عن» هنا للمجاوزة[53]، وكذلك الفعل (يتقبل) لا يتعدى إلاّ بـ«من» نحو قوله تعالى: ﴿لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ﴾[54] ولكنه في سورة الأحقاف ضمّن معنى «يؤخذ» وضمّن «أخذ» معنى «رضي» لأن من أخذ الشيء فقد رضيه، و«رضي» يتعدّى بـ«عن»[55].

ولكن الإمام ابن عاشور قال: «عُدِّيَ فعل «يتقبل» بحرف «عن» تغليباً لجانب المدْعوّ لهم وهُم الوالدين والذريّة، ففي الكلام اختصار كأنه قيل: أولئك يتقبل منهم ويتقبل عن والديهم وذرّيتهم...»[56].

أمّا الزرْكشي فجعل «عن» هنا بمعنى «مِن»[57]، وتوجيه ابن عاشور قريب من توجيه ابن عبد السلام.

---

(50) فوائد في مشكل القرآن: 142، 233.

(51) سورة يوسف، الآية: 30.

(52) سورة الأحقاف، الآية: 16.

(53) فوائد في مشكل القرآن: 142، وانظر: تفسير التحرير والتنوير جـ 12: 250.

(54) سورة التوبة، الآية: 53.

(55) فوائد في مشكل القرآن: 233.

(56) تفسير التحرير والتنوير، جـ 26: 35 بتصرف.

(57) البرهان للزركشي جـ 4: 287.

ويجوز عندي استعمال «عن» في معنى الضرر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[58] فالمجاوزة هنا تتضمن معْنى الضرر.

«الكاف»:

1 ـ التشبيه:

ذكر الإمام عز الدين أن «الكاف» في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾[59] للتشبيه، واسْتشكل ذلك بأن قاعدة التشبيه أن يكون المشبه دون المشبه به، والظاهر «يقتضي أن يقال: أفمن لا يخلق كمن يخلق»[60].

وأجاب بأن هذا ورد إنكاراً عليهم في تشبيههم الأصنام بالله عز وجل[61].

وكذلك استشكل التشبيه في قوله تعالى: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ﴾[62] بأن الأصل في التشبيه أن يشبه الأدنى بالأعلى[63].

وأجاب بأن الكفار كانوا يقولون: «نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا وتكونون أتباعاً لنا، فكما أعزنا الله في الدنيا يعزنا في الآخرة» فجاء الجواب على ما اعتقدوه من أنهم أعلى والمؤمنون أدنى[64].

وعلى كل حال فالغرض البلاغي في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ...﴾ هو تنزيه الخالق وعدم مساواته بالمخلوقات، وفي قوله سبحانه ﴿أَفَنَجْعَلُ...﴾ عدم مساواة المسلم بالكافر كما يوحي به الاستفهام الإنكاري الذي هو بمعنى النفي.

(58) سورة محمد، الآية: 38.
(59) سورة النحل، الآية: 17.
(60) فوائد في مشكل القرآن: 148.
(61) المصدر نفسه: 148.
(62) سورة القلم، الآية: 35.
(63) فوائد في مشكل القرآن: 245.
(64) المصدر نفسه: 245، 246.

«اللام»:

1 ـ التعليل:

وقد استشهد المؤلف لذلك بقوله تعالى: ﴿لِّنُحْيِيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[65] منبّهاً إلى التفرقة الدقيقة بين لام التعليل ولام الصيرورة بأنّ لام التعليل تدخل على ما هو غرض لفاعل الفعْل ويكون مترتّباً على الفعْل، وليس في لام الصيْرورة إلا الترتيب فقط كما في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[66] وكما في قوله سبحانه: ﴿لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟ بِمَا عَمِلُوا۟﴾[67] لأنّ «اللام» في (ليكون) و(ليجزي) أفادت ترتيب ما بعدها على ما قبْلها؛ فكأنّ المخْبر في لام الصيرورة قال: فعلت هذا بعد هذا لا أنه غرض لي[68]، وعن أبي الحسن الأشعريّ: أن كلّ لامٍ نسبها الله إلى نفسه فهي للعاقبة والصيرورة دون التعْليل[69].

2 ـ النفع:

ذكر الإمام ابن عبد السلام أن اللام في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ﴾[70] تفيد النفع؛ لذلك اختصَّت نفقة الولد بأبيه دون أمّه، فاللام هنا مشعرة بالنفع الحاصل من الولد، وكذلك اللام في قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾[71] ولذلك يقال: شهد له[72]، ومن هذا الباب في قوله سبحانه: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾[73] واعلم أنّ التعْليل أعمّ من النفع.

(65) سورة الفرقان، الآية: 49.
(66) سورة القصص، الآية: 8.
(67) سورة النجم، الآية: 31.
(68) انظر فوائد في مشكل القرآن صفحة: 206، 207، 237، 238 بتصرف.
(69) انظر المصدر نفسه صفحة: 206، 207، والبرهان جـ 4: 346، والبحر جـ 2: 273 بتصرف.
(70) سورة البقرة، الآية: 233.
(71) سورة فصلت، الآية: 47.
(72) انظر: فوائد في مشكل القرآن ص100، بتصرف.
(73) سورة البقرة، الآيتان: 134 و286.

وأمّا اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[74] فهي لتعدية الفعل (أحسنتم) لأنّ نفس المحسن جعلَتْ كذات يحسن لها على طريقة التجريد[75].

«من»:

1 ـ تعْدية الفعْل إلى مفعولين[76]:

ذكر المؤلف أنّ سبب تعْدية الفعْل (نصر) بـ«من» في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[77] كوْنه بمعْنى المنْع[78] «وهو أبلغ من تعْديته بـ«على» لأنه يدلّ على نصْر قويّ تحصل به المنعة والحماية، فلا يناله العدوّ بشيء، وأمّا نصرَه عليْه فلا يدلّ إلاّ على المدافعة والمعونة»[79].

2 ـ التبعيض[80]:

ذكر ابن عبد السلام هذا المعْنى حين تكلم عن قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾[81] وافترض إشكالاً بناهُ على قول سيبويه بأنّ «من» لا تزاد في الموجَب[82] خلافاً للكوفيين والأخفش[83]، فالمغفور هو بعْض الذنوب مع أن الإسلام يجبّ ما قبْله[84].

وأجاب بأنّ إضافة الذنوب إليهم إنما تصْدق حقيقة فيما وقع؛ لأنّ ما لم يقع لا يكون ذنباً لهم، فإضافة ما لم يقع مجاز، وإذا كانت الإضافة تارة تكون

---

(74) سورة الإسراء، الآية: 7.
(75) تفسير التحرير والتنوير جـ 15: 34، 35 بتصرف.
(76) فوائد في مشكل القرآن: 105.
(77) سورة الأنبياء، الآية: 77.
(78) فوائد في مشكل القرآن: 105.
(79) تفسير التحرير والتنوير جـ 17: 113.
(80) فوائد في مشكل القرآن: 247.
(81) سورة نوح، الآية: 4.
(82) انظر: الكتاب لسيبويه جـ 2: 315، 316، وجـ 4: 225.
(83) انظر: معاني القرآن للأخفش جـ 1: 99، 254، وارتشاف الضرب جـ 4: 1723.
(84) فوائد في مشكل القرآن: 247 بتصرف.

حقيقة وتارة تكون مجازاً فسيبويه يجمع بيْن الحقيقة والمجاز في هذه الإضافة، وذلك جائز، ويقول: يغفر لكم البعْض الذي وقع، وفائدة ذلك عدم إطْماعهم في غفران المسْتقبل لمجرد الإسلام حتى يجتنبوا المنهيّات[85].

«إلى»:

1 ـ الغاية[86]:

قد افترض المؤلف إشكالاً عند كلامه عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[87] وهو أنّ إتمام الشيء فعْل آخر أجْزائه، وحينئذ لا يتحقق مسمَّى الإتمام إلاّ عند أوّل الليْل، فلا يتحقق معْنى «إلى» إذْ معْناها امْتداد المغيّا بعْد حصول حقيقته إلى محلّ الغاية الذي هو الليل، وها هنا لمْ يتحقق الامْتداد بعْد حصول المسمّى والليْل[88].

وأجاب بأنّ هذا أمْرٌ بإتْمام آداب الصيام؛ إذْ لا يكون تامّاً كاملاً إلاّ بكمال آدابه[89].

ومن المعلوم أنّ «الليل غير داخل في الصيام؛ لأنّه غير داخل في محْدود النهار»[90].

ثمّ افترض المؤلّف إشكالاً حين تكلّم عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[91] وهو أنّ المغيّا ها هنا إن كان الذكاة فكيْف يغيّا بـ﴿إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾[92].

---

(85) المصدر نفسه، 247 بتصرف.
(86) المصدر نفسه، 96، 192.
(87) سورة البقرة، الآية: 187.
(88) فوائد في مشكل القرآن: 96.
(89) المصدر نفسه: 96.
(90) الزاهر لأبي منصور الأزهري: 26.
(91) سورة الحج، الآية: 33.
(92) فوائد في مشكل القرآن: 192.

وأجاب بأنّ المعْنى: ثمّ محلّ ذكاتها إلى قرب البيت العتيق؛ لأنّ البيت وما قاربه لا يذكّى فيه[93].

ولكن «الشعائر هنا على عمومها، ولا وجه لتخصيصها بالبدن؛ فالبيت على هذا التأويل مراد بنفسه»[94].

«حتى»:

1 ـ الغاية[95]:

ذكر المؤلف هذا المعْنى حين تكلّم عن قوله تعالى: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾[96] وافترض سؤالاً، وهو أنّ هذه الغاية ليْست مرادة، وقد خولف ظاهرها؛ فإنها لا تحلّ بمجرد نكاح الغيْر، بل حتّى يطلّقها وتُوفّى عدتها ويعْقد عليْها الأوّل[97].

وأجاب بأن الغاية باقية على وضعها ولم تخالف ظاهرها، وذلك أن التحريم قد يتعدد لتعدد أسبابه، وقد يتحدد لاتحاد أسبابه، والمطلقة ثلاثاً حرام من جهة أنها أجنبية ومن جهة أنها مطلقة ثلاثاً، فإذا نكحت غيره ارتفع التحريم الثابت باعتبار الطلاق، وبقي التحريم باعتبار كونها أجْنبية فقط، وإذا ارْتفعت إحْدى الحرمتين بعْد نكاح الغير وجب ثبوت الحل المناقض للحرمة المرتفعة، وإلاّ لارْتفع النقيضان، وثبوت الحلّ عقيب نكاح الغير هو مقتضى مفهوم هذه الآية؛ لأنّ مفهوم (فلا تحلّ له) أنها تحلّ له بعد الغاية، وقولنا: (تحلّ له) مطلق لا عموم له، وإذا كان مطْلقاً لا يقتضي ارتفاع أفراد الحرمة حتى يثبت

---

(93) المصدر نفسه: 192.

(94) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي جـ 12: 51، وفتح القدير للشوكاني جـ 3: 535 بتصرف.

(95) فوائد في مشكل القرآن: 98.

(96) سورة البقرة، الآية: 230.

(97) فوائد في مشكل القرآن: 98.

الحلّ من جميع الوجوه، بل يكفي ثبوت فرد من أفراد الحل ورفْع فرد من أفراد الحِرْمة[98].

ولعل هذا البحث يُسْهم في إثراء الدراسات النحوية التي أُنشِئَت من أجل فهم القرآن العظيم؛ فالنحو وسيلة إلى فهم كتاب الله الذي هو منبع الشريعة وأساسها، وحفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى حفظها إلا بمعرفة ذلك، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ لأن الوسائل لها حكم المقاصد[99].

بيد أنّ أكثر الطلاب في أقسام اللغة العربية بالجامعات يجهلون كُنْه العلاقة بين العربية وعلوم الشريعة، فهم يتصورون أن اللغة العربية شيء وعلوم الشريعة شيء آخر، والحق «أن الدين واللغة متداخلان تداخلاً غير قابل للفصل، وما يروج من فصل اللغة عن الدين فهو دعوة خبيثة»[100] يجب رفضها ودحضها؛ إذ العربية «هي أعظم أسباب العلم الشرعي، فمن جهلها جهل تأويل الكتاب والسنة»[101].

وكذلك حروف المعاني لا يدرك الطلاب قيمتها الدلالية، وفائدة استثمارها في دراسة العلوم الإسلامية؛ لذلك نأمل أن تكون دراسة هذه الحروف مادة مستقلة في المنظومة التعليمية بأقسام اللغة العربية في الجامعات، وأن يتم توجيه طلاب الدراسات العليا نحو استثمارها في مختلف العلوم الإسلامية مثل التفسير والحديث والأصلين (أصول الدين وأصول الفقه) والفقه

---

(98) المصدر نفسه: 98، 99 بتصرف.

(99) انظر: القواعد الكبرى للإمام عز الدين بن عبد السلام جـ 1: 177، وجـ 2: 337، والاعتصام للإمام الشاطبي جـ 1: 136، 137، 141، ومن هذا الباب حفظ غريب الكتاب والسنة من اللغة، وتدوين أصول الفقه والكلام في الجرح والتعديل لتمييز الصحيح من السقيم كما قال الإمام عز الدين في «القواعد الكبرى» جـ 2: 337، وهذا ليس من البدعة، وإنما هو من باب المصالح المرسلة كما حققه الإمام الشاطبي في «الاعتصام» جـ 1: 141.

(100) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا للمرحوم محمود شاكر: 72، 73، 74.

(101) الحيوان للجاحظ جـ 1: 154، ومنية المريد: 300.

من خلال ما يقومون به من دراسات في رسائلهم العلمية؛ لأنها قسمةٌ بين هذه العلوم.

ولا يخفى ما في ذلك من تجلية العلاقة المتينة بين العربية وعلوم الشريعة الإسلامية؛ لأن هذه الحروف هي واسطة عِقد تلك العلاقة التي لا ترثّ حبالها، ولا تنقطع أوصالها.

ولكن هذه الدراسات تتطلّب كثيراً من التنقيب في بطون مطولات التراث ومختصراته؛ لأنه لا يغني كتاب عن كتاب؛ فكتب التراث مفعمةٌ بالمسائل العلمية المختلفة، ولكن هذه المسائل هي عبارة عن شذرات متناثرة، يعسر حصرها؛ فهي تحتاج إلى صبرٍ ومواظبة.

* * *

مصادر البحث

1 ـ **المصحف الشريف** برواية قالون عن نافع.

2 ـ **فوائد في مشكل القرآن للإمام عز الدين بن عبد السلام**، تحقيق د. سيد رضوان علي الندوي دار الشروق جدّة، ط 2/ 1402هـ ـ 1982م.

3 ـ **القواعد الكبرى للإمام عز الدين بن عبد السلام**، تحقيق د. نزيه حماد، ود. عثمان جمعة دار القلم، دمشق، ط 1/ 1421هـ ـ 2000م.

4 ـ **منهاج الأصول** للكرباسي، دار البلاغة، بيروت، ط 1/ 1411هـ ـ 1991م.

5 ـ **أصول الفقه للمظفّر**، مطابع النعمان بالنجف، ط 3/ 1390هـ ـ 1971م.

6 ـ **الكشاف**، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت لا ط لا ت.

7 ـ **البرهان**، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الحلبي ط2.

8 ـ **البحر المحيط** للزركشي، تحقيق جماعة من العلماء دار الصفوة، ط 3/ 1413هـ ـ 1992م.

9 ـ **مغني اللبيب لابن هشام وبهامشه حاشية الدسوقي وبأعلاه السّبك العجيب في نظم مغني اللبيب**، لمولاي عبد الحفيظ العلوي، دار السلام، ط 1/ 1422هـ ـ 2002م.

10 ـ **الجنى الداني** للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة وأ. محمد نديم فاضل منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2/ 1403هـ ـ 1983م.

11 ـ **تفسير التحرير والتنوير**، للإمام محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر لا ط 1984م.

12 ـ **ارتشاف الضرب**، لأبي حيّان الغرناطي تحقيق، د. رجب عثمان ومراجعة د. رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، ط 1/ 1418هـ ـ 1998م.

13 ـ **شرح التسهيل**، لابن مالك الأندلسي تحقيق د. عبد الرحمن السّيّد ود. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط 1/ 1410هـ ـ 1990م.

14 ـ **شرح ألفية ابن مالك**، لابن جابر الأندلسي، علق عليه وحققه د. عبد الحميد السّيّد المكتبة الأزهرية لا ط لا ت.

15 ـ **أمالي ابن الشجري** تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي لا ط لا ت.

16 ـ **المحرر الوجيز**، لابن عطية الغرناطي، تحقيق عبد الله الأنصاري والسّيّد عبد العال إبراهيم، دار الفكر العربي، ط 2 لا ت.

17 ـ **البيان في مذهب الإمام الشافعي**، لأبي الحسين العمراني، اعتنى به قاسم النوري دار المنهاج، ط 1/ 1421هـ ـ 2000م.

18 ـ **الذخيرة للقرافي**، تحقيق د. محمد حجّي، دار الغرب الإسلامي، ط 1/ 1994م.

19 ـ **الدّرّ المصون للسّمين الحلبي**، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، ط 1/ 1414هـ ـ 1994م.

20 ـ **الكتاب لسيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، لا ط 1385هـ ـ 1966م.

21 ـ **الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي**، لأبي منصور الأزهري، حققه د. سميح أبو مُغْلي، دار الفكر بالأردن، ط 1/ 1419هـ ـ 1999م.

22 ـ **الجامع لأحكام القرآن للقرطبي**، حققه عماد زكيّ البارودي وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية، لا ط لا ت.

23 ـ **فتح القدير**، للشوكاني، دار الكلم الطيب، دمشق ـ بيروت، ط 2/ 1419هـ ـ 1998م.

24 ـ **معاني القرآن للأخفش الأوسط**، حققه د. فائز فارس، لا ناشر، ط 2/ 1401هـ ـ 1981م.

25 ـ **الاعتصام للإمام الشاطبي**، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث بالقاهرة، لا ط 1424هـ ـ 2003م.

26 ـ **الحيوان للجاحظ**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى الحلبي، ط 2/ لا ت.

27 ـ **منية المريد في آداب المفيد والمستفيد**، للعاملي، تحليل وتحقيق عبد الأمير شمس الدين الشركة العالمية للكتاب، بيروت، لا ط 1410هـ ـ 1990م.

28 ـ **المتنبيء** للمرحوم العلامة محمود شاكر ومعه رسالة في الطريق إلى ثقافتنا للمؤلف نفسه، مطبعة المدني بمصر ـ دار المدني بجدة لا ط 1407هـ ـ 1987م.